

قوله من مسلم أو ذمي أي ذكر كان أو أوثق قال شيخنا
واعلم أن هذا قيد لا إقامة الحد لا الإحصان كما علمت فكان
الأولي عدم ذكرها انتهى **قوله** وفيه نظر
لأنه شرط الإحصان أي ضمان بل **قوله** تقييد الحشفة
أي وإن لم تنزل اليك في حالة كون الواطئ بالفاعل فلا ونوعي
نوم أو سهر أو إكراه **قوله** والعبد والأمة أي الباقين
العاقبتين ولو كانتين **قوله** حدها أي من الجلد لأن
الرجم لا يصفو لها **قوله** وحكم الواطئ أي بغير حليلته
والأمة فيه التفرقة ذكر وهو بكسر الهمزة في العسر
ولو نعتي نسبة إلى قوم لوط عليه الصلاة والسلام
لأنهم كانوا يفتون الرجال في إباحة ثم هوة من دون النساء
ولذلك قال الجلال السيوطي في الكونيات أول من
أبى الرجال قوم لوط انتهى قال العلامة الميرزا نغلا
عن العسكري وغيره ولم يفرق الجاهلية العرب والعجم
المواطئ قوم لوط قبل الإسلام لأنه لا وجود له عندهم
وأنما حدث ذلك في صدر الإسلام حيث كثرت الفزوطات
الغيبية عن النساء وسبوا بنافارس والروم من الدرية
واستخذموهم وطالت الخلوقة بهم فسول الشيطان
لبعضهم منهم بغيره عن النساء في الجملة فظلموا منهم
ذلك فاطاعوا الشدة الانقياد ففعلوا ذلك وأجرهم
بحرب النساء ما أن الله وذريتنا من ذلك وكان أول ذلك
بجاسان

176
بجاسان **قوله** محكم الزنا أي من وجوب الحد في الواطئ على
الرجم وفيه إتيان البهائم على المروج والأصوان فيه التعريف
نقط وقال بعضهم مراده بقوله محكم الزنا أي من حيث
ثبوت كل منهما بأربعة لا في ثبوت الحد بل لأن إتيان البهائم
لا حد فيه وإنما فيه التعريف كما مر وهذا ما عمل عليه البلخي
وقرر شيخنا في درسه المرأة العديدة ولذا كان قال
العلامة الخطيب ما ذكره المصنف من إتيان البهائم في الحد
كما الزنا هو الحد الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو مروج
وعليه فيترق بين المحصن وغيره بأنه حد قد يجب بالوطئ
كما علقه صاحب المذهب والتهديب والثاني أن
واجبه القتل محصاناً أو غير محصن لقوله صلى الله عليه
وسلم من ابى بهيمة فأقتلوه واقتلوهما معه زواجه الحاكم
ومح أسناده وأظهرها لأحد منبه كما في متن المنهاج
كما صله لأن الطبع السليم باباه فلم يجتزأ إلى زاجر بعد بل يعز
وفي النسائي عن بن عباس رضي الله عنهما ليس على الذي
يتأبى البهيمة حد ومثلهما لا يقول إلا عن تزويج
والمراد بقوله في الحديث واقتلوهما معاً كانت ساكنة
والأمر فيه الذنب **قوله** على المذهب هو المعتد والثاني
بقتل مطلقاً وفي كيفية قتله مطلقاً وأوجه أحدها
بالسيف والثاني بالرجم وأما الثالث بعدم حد عليه أو رسمه
من شانهن قال في الروضة قلت أصحهما بالسيف والله أعلم